

Distr.: General
3 May 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

التقدم المحرز والتحديات المصادفة في الأنشطة الرئيسية الرامية إلى
تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات التي اضطلع بها منذ إنشاء مجلس
حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٣ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان/المفوضية) أن تعد تقريراً عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في الأنشطة الرئيسية الرامية إلى تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات التي اضطلع بها منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان.

ويتضمن التقرير معلومات عن الممارسات والخبرات العالمية في مجال التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويستند إلى البحوث التي تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان بشأن الخبرات العالمية والإقليمية والوطنية.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-07076(A)



* 1 7 0 7 0 7 6 *

أولاً- المقدمة والمنهجية

- ١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٣ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية حقوق الإنسان أن تعد تقريراً عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في الأنشطة الرئيسية الرامية إلى تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات التي اضطلع بها منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان.
- ٢- ويتضمن هذا التقرير مجموعة مختارة من الممارسات التي وضعت في سياق برامج التعاون التقني للمفوضية التي تنفذها المفوضية أو بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الأخرى دعماً للجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويقصد من هذا الاختيار توضيح الإنجازات والتقدم المحرز والتحديات المصادفة خلال وضع وتنفيذ هذه البرامج.
- ٣- وُجِّعت، في إطار إعداد التقرير، معلومات بشأن مختلف الخبرات، بما في ذلك المنهجيات المستخدمة والدروس المستفادة، من مقر المفوضية والمكاتب الميدانية، والمكاتب الإقليمية والقطرية، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومستشاري حقوق الإنسان لدى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وذلك بالعمل بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة. كما طلبت المفوضية مساهمات مباشرة من جميع الدول من أجل إعداد هذا التقرير. وقدمت الدول التالية مدخلات مقدرة جداً: ألمانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وقطر والكويت.
- ٤- ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، اكتسب دور ومشورة مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل أهمية متزايدة من خلال العروض السنوية لمجلس الأمناء أمام دورات مجلس حقوق الإنسان، وكذلك مشاركته في حلقات النقاش بشأن التعاون التقني. وما فتئ مجلس الأمناء يجمع معلومات عن الوضع في الميدان، وأهمية البرامج المطلوبة والمقترحة، وكفاءة وفعالية إنجاز البرامج في الاجتماعات والمناقشات التي تعقد مع إدارة المفوضية وموظفيها، والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات الخاصة التي تستفيد من البرامج التي تقدمها المفوضية. ولا تقدر المعلومات المحصلة بثمن فيما يتصل بفهم أثر واستدامة النتائج المحققة من خلال التعاون التقني. ولهذا السبب، يستند هذا التقرير أيضاً إلى الآراء والمشورة المقدمة من مجلس الأمناء في دورات مجلس حقوق الإنسان منذ اعتماد قرار المجلس ١٨/١٨.
- ٥- وكانت ثمة مساهمة رئيسية أخرى من مجلس الأمناء خلال السنوات الخمس الماضية، كما أشير في مجلس حقوق الإنسان، هي استخلاص العناصر الرئيسية لبرامج التعاون الجيدة التي كان مجلس الأمناء يصوغها في تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان^(١). وخلال المناقشات في إطار البند المتعلق بالتعاون التقني من جدول الأعمال، أعربت الدول عن تقديرها للعناصر المذكورة. ولهذا السبب، وسعياً إلى تيسير جميع الخبرات والنتائج في هذا التقرير، استخدمت مفوضية حقوق الإنسان، كأساس لكل فرع من فروعها، مختلف العناصر التي وضعتها مجلس الأمناء في تقاريره.

(١) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/26/51، الفقرة ٢٧.

ثانياً- الخبرات والممارسات في مجال التعاون التقني وبناء القدرات منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان

ألف- بناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان

١- التعاون التقني مع الفروع التنفيذية والهيئات القضائية والبرلمانات

٦- بدلاً من محاولة تقديم صورة شاملة تماماً عن أنشطة التعاون التقني لمفوضية حقوق الإنسان، تهدف الفروع التالية إلى تقديم أمثلة متنوعة ولكنها رمزية لأنشطة التعاون التقني للمفوضية خلال العقد الماضي.

دعم مفوضية حقوق الإنسان لمبادرات العدالة الانتقالية

٧- اكتسبت العدالة الانتقالية زخماً خلال العقد الماضي بوصفها مجالاً هاماً لحقوق الإنسان شهد بدوره تطوراً معيارياً وعملياً واسع النطاق. وبالتالي، فإن العديد من الحكومات والمجتمعات الوطنية التمسست التعاون التقني من المفوضية من أجل فهم المفاهيم الأساسية والحصول على الخبرات المقارنة من بلدان أخرى وتطبيق أفضل الممارسات عند إنشاء مؤسسات وعمليات العدالة الانتقالية.

٨- وبالتعاون الوثيق مع منظمات خبيرة مثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وضعت المفوضية مجموعة من الأدوات التوجيهية التي تشكل الأساس المفاهيمي وأساس أفضل الممارسات في مجال مساعدتها التقنية بشأن العدالة الانتقالية. وهذه الأدوات مجمعة في سلسلة منشورات مفوضية حقوق الإنسان 'أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات' وتغطي مجالات مثل لجان الحقيقة، والمقاضاة، والتعويضات، والعفو، والتحري، والمشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية^(٢).

٩- وعلى مدى العقدين الماضيين، كانت مفوضية حقوق الإنسان مجموعة شاملة من الخبرة النسبية من دعم عمليات العدالة الانتقالية في جميع القارات، ومن تعزيز نهج يركز على الضحايا، ومن تيسير نظر الحكومات في تدابير العدالة الانتقالية القضائية وغير القضائية، مثل لجان الحقيقة وبرامج التعويض، فضلاً عن مبادرات الملاحقة القضائية.

١٠- وفي سري لانكا، على سبيل المثال، كانت العدالة الانتقالية محور الرئيسي لتعاون المفوضية مع الحكومة عام ٢٠١٦. وقدمت المفوضية، على وجه الخصوص، من خلال مستشار شؤون حقوق الإنسان، الدعم التقني إلى وزارة الخارجية وأمانة تنسيق آليات المصالحة بشأن تصميم وتنفيذ عملية المشاورات الوطنية ودعمت المشاورات التي تجريها فرقة العمل التي عينتها الحكومة من أعضاء المجتمع المدني البارزين. وعقدت مشاورات لتوضيح الآراء من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن الكيفية التي ينبغي أن تصمم بها مؤسسات وعمليات العدالة الانتقالية من أجل تعزيز المساءلة والمصالحة.

١١- وفي نيبال، أطلق اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٦ عملية للعدالة الانتقالية تضمنت إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. وعملت المفوضية مع جميع أصحاب المصلحة من أجل توفير المشورة التقنية وبناء القدرات بشأن دور لجان الحقيقة في المراحل الانتقالية، وبشأن التعويضات والعدالة، وعمليات المساءلة. فعلى سبيل المثال، قدمت إلى الحكومة وثائق متخصصة في لجان الحقيقة والمصالحة، ونسخاً من تشريعات لجان الحقيقة والمصالحة من بلدان أخرى، ونسخاً مترجمة من أداة سيادة القانون المتعلقة بلجان الحقيقة والمصالحة للمفوضية نفسها، وإحاطات بشأن لجان الحقيقة والمصالحة موجهة إلى الفئات المستهدفة الرئيسية، بما في ذلك النساء المشرعات. وفي وقت لاحق، أصدرت المفوضية تحليلاً للقانون التمكيني للجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة التحقيق في مصير المختفين، وهو يوفر التوجيه بشأن امتثاله للمعايير الدولية. وقد أحيل إلى هذا التحليل على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل المحكمة العليا في نيبال، في قرارها بإلغاء أحكام العفو في القانون التمكيني.

المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا يجمع بفعالية بين التعاون التقني ورصد حقوق الإنسان

١٢- افتتحت المفوضية أول وجود ميداني لها في كمبوديا عام ١٩٩٣. وقد ساعده وجوده في البلد منذ أمد طويل وفهمه الشامل للتحديات التي تواجهها السلطات في مجال حقوق الإنسان على اختيار مبادرات التعاون التقني ذات الأولوية، بالتعاون مع الحكومة. وقد ساهمت أنشطة رصد حقوق الإنسان التي اضطلع بها مكتب المفوضية في كمبوديا منذ عام ١٩٩٣ إسهاماً كبيراً في فهم حالة حقوق الإنسان وبالتالي في التصميم السليم لبرنامج التعاون التقني في البلد.

١٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقد مجلس الأمناء دورته السنوية في كمبوديا، وهو ما سمح بمراقبة مباشرة لتعاون المفوضية التقني الناجح مع النظام القضائي الكمبودي، ولا سيما مع وزارتي العدل والداخلية. وتشمل جهود التعاون التقني للمفوضية في كمبوديا فيما تشمل من مسائل إصلاح نظام العدالة، وإصلاح السجون، وتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري^(٣).

١٤- وزار مجلس الأمناء، خلال دورته، المركز الإصلاحي ١، بمعية السلطات. ووقف على الاكتظاظ الكبير وأثنى لذلك على جهود المفوضية لدعم إيجاد حلول للحالة الراهنة المتمثلة في وجود أعداد كبيرة من الأشخاص رهن الحبس الاحتياطي. كما قدمت المفوضية دعماً تقنياً مقدراً لصياغة وتنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد. وكإجراء تكميلي، دعمت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية للنظام القضائي الكمبودي، بما في ذلك تشييد محكمة كمبونغ سبو^(٤).

١٥- ومن المهم ملاحظة أن مجلس الأمناء خلص إلى أن أولويات المفوضية في كمبوديا تتماشى وتوقعات أصحاب المصلحة الوطنيين، وأن مكتب المفوضية القطري لا يزال يعتبر، منذ أكثر من ٢٠ سنة بعد إنشائه، شريكاً موثقاً له القدرة على الاستجابة الفعالة لطلبات المساعدة^(٥).

(٣) انظر A/HRC/29/48، الفقرات ١٤-٢٤.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤.

دعم مفوضية حقوق الإنسان لإصلاح قطاع الأمن

١٦- في عام ٢٠١٢، أجرت المفوضية عملية رسم خريطة لدعمها العالمي لإصلاح قطاع الأمن. وأشارت الدراسة الاستقصائية إلى أن معظم بعثات المفوضية الميدانية (٥٦ وقتها) تتعامل مع أجهزة إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات العسكرية بشكل أو بآخر. وتشير الدروس المستفادة إلى أهمية اعتماد نهج شامل للتعاون التقني في مجال إصلاح قطاع الأمن، وتجنب ما كان معزولاً وغير مستدام في كثير من الأحيان من تدريب في مجال حقوق الإنسان لفردى الوحدات.

١٧- وفي تجارب المفوضية، ليس التدريب إلا واحدة من التدخلات العديدة الممكنة لتعزيز احترام حقوق الإنسان في منظمة إنفاذ القانون. وقبل اتخاذ قرار إجراء التدريب في مجال حقوق الإنسان، من الضروري تحليل السياق الذي سينظم فيه هذا التدريب، والتحديات التي سيسعى إلى معالجتها، والإجراءات التكميلية التي ستكون ضرورية لضمان فعالية التدريب.

١٨- ولا أهمية أو ليس هناك إلا القليل منها، كما شهدت البعثات الميدانية للمفوضية، في تقديم إحاطات غير متكررة بشأن حقوق الإنسان إلا عندما ترتبط بمبادرات أخرى لبناء القدرات. وتشمل أشكال التعاون المستدامة التعامل مع عمليات الإصلاح الداخلي وأكاديميات التدريب، فيما يتعلق بوضع المناهج الدراسية، وكذا التدريب أثناء الخدمة.

١٩- وينبغي لمشاريع التعاون أن تلي احتياجات الكيانات المستفيدة وأن تكون قائمة على أساس ملامح القوة الأمنية المستفيدة المعنية. وهناك العديد من الأمثلة الجيدة لمشاريع التعاون لإصلاح القطاع الأمني المصممة بصورة مشتركة بين المفوضية والمؤسسة المستفيدة المعنية. فعلى سبيل المثال، نفذ مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ سلسلة من حلقات العمل من أجل وضع خطط عمل لأكاديمية الشرطة، في حين دعم مستشار المفوضية لشؤون حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة وضع نماذج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين الجدد. كما وضعت البعثات الميدانية للمفوضية في الأردن وتونس والعراق ونيجيريا أعمالاً شاملة في مجال حقوق الإنسان لفائدة وكالات إنفاذ القانون التي لها صلة بأنشطة مكافحة الإرهاب.

تعزيز المساواة بين الجنسين في السنغال عن طريق مراجعة قانون الجنسية

٢٠- قدم المكتب الإقليمي للمفوضية في منطقة غرب أفريقيا المشورة التقنية إلى حكومة السنغال بشأن صياغة قانون جديد للجنسية، استناداً إلى توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بهدف وضع نهاية للمعاملة التمييزية بين الرجال والنساء فيما يتعلق بنقل الجنسية عن طريق الزواج والميلاد والتبني.

٢١- وقدمت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية المسماة رابطة الحقوقيات السنغاليات، المساعدة التقنية لمواءمة قانون الأسرة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما أدى إلى صياغة موجز للقوانين الوطنية التي تتعين مواءمتها، استناداً إلى توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

الدعم المقدم إلى الجهاز القضائي بشأن التحقيق في العنف ضد المرأة

٢٢- على مدى السنوات العشر الماضية، طورت المفوضية خبرة قيمة بشأن ظاهرة القتل المتصلة بنوع الجنس (ما يسمى قتل الإناث)، وهي مسألة استرعت انتباه مجلس حقوق الإنسان

في دورات مختلفة خلال العقد الماضي، ولا سيما في بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وجرى توثيق التجربة بفعالية من سياق قطري وجرى تقاسمه مع البعثات الميدانية الأخرى للمفوضية في المنطقة، مما أتاح للمفوضية المساعدة في وضع الأطر القانونية ذات الصلة ودعم الجهود الحكومية لتعزيز التحقيقات والاستجابات القضائية في عدة بلدان في المنطقة.

٢٣- وفي عام ٢٠١١، دعم المكتب الإقليمي للمفوضية لمنطقة أمريكا الوسطى وضع بروتوكول للتحقيق في قتل الإناث في السلفادور، وهو ما وافق عليه المدعي العام. واستناداً إلى هذا العمل، جرى وضع بروتوكول نموذجي للتحقيق في قتل الإناث في منطقة أمريكا اللاتينية بشكل مشترك بين المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ويهدف البروتوكول إلى ضمان أن تؤخذ الجوانب الجنسانية الخاصة في الاعتبار في صياغة الفرضيات، وفي تحليل مسرح الجريمة، وتحديد شهادات الخبراء اللازمة.

حكومة تايلند والأمم المتحدة توحدان قواهما من أجل وضع معايير لمعاملة السجينات

٢٤- في عام ٢٠٠٩، قدمت حكومة تايلند قراراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اعترفت بضعف النساء المسجونات في نظام مبني أساساً للرجال. وقد حرك هذا القرار سلسلة من الاجتماعات التي توجت باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أول مجموعة من قواعد الأمم المتحدة التي تركز على السجينات: قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وساهمت المفوضية، من خلال مكتبها الإقليمي في بانكوك، في الصياغة النهائية لقواعد بانكوك في اجتماع للخبراء نظمته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واستضافته حكومة تايلند في بانكوك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

دعم تطبيق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لنهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومراقبة الحدود

٢٥- قدم مكتب المفوضية الإقليمي لأوروبا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم التقني لعدد من كيانات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك لجنة البرلمان الأوروبي لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، في جهودها لوضع توجيه قائم على حقوق الإنسان بشأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته وحماية ضحاياه. ويراعي التوجيه الذي اعتمد في عام ٢٠١١ إسهامات كيانات الأمم المتحدة بشأن المعايير الدولية القائمة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٢٦- كما قدمت المفوضية المساعدة التقنية للوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتحقيق الاتساق بين سياساتها والإطار الجديد. ويتعاون وثيق مع وحدة التدريب في وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية ويتعاون مع وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من الجهات، قدمت مفوضية حقوق الإنسان المشورة القانونية والمنهجية لإعداد مجموعتين من البرامج التدريبية المتخصصة لحرس الحدود، بما يمثل للمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

نُهج قائم على حقوق الإنسان إزاء المهجرة: وضع مدونة لقواعد السلوك لحماية عاملات المنازل المهاجرات في لبنان

٢٧- في إطار جهود التعاون التقني لتعزيز امتثال القوانين للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، يتعاون المكتب الإقليمي للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط تعاوناً وثيقاً مع حكومة لبنان ومنظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية منذ عام ٢٠٠٥، من أجل تخفيف معاناة العمالة المنزلية في لبنان. وقد أنشئت لجنة توجيهية لوضع خطة عمل وطنية بهذا الشأن. وكان من أول المنجزات الرئيسية لهذه اللجنة صياغة عقد موحد، ينص على مجموعة معايير موحدة لحماية العمال المنزليين المهاجرين. وقامت المفوضية، بالتشاور الوثيق مع وزارة العمل ونقابة أصحاب وكالات التوظيف في لبنان ومركز كاريتاس للمهاجرين في لبنان، وبالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، بدعم وضع مدونة سلوك لوكالات التوظيف.

تعزيز قدرة السلطات الصربية الوطنية والمحلية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين

٢٨- في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نفذ حامي المواطن الصربي (أمين المظالم)، بدعم من المفوضية، مشروع "تحسين حماية اللاجئين والمهاجرين في جمهورية صربيا" الذي عزز، وفقاً للحكومة، قدرات السلطات الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز إعمال حقوق اللاجئين والمهاجرين. ونتيجة لذلك، ووفقاً لما ذكرت الحكومة، يمكن للمهاجرين واللاجئين على "طريق البلقان" أن يواصلوا ممارسة حقوقهم، كما تعزز التعاون الإقليمي بين الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة أكبر. وإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية تدريباً على مكافحة التمييز لفائدة ممثلي الوزارات والمؤسسات، نظمه مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في البلد ووزارة العمل^(٦).

٢- التعاون التقني لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعملها بصورة مثلى

٢٩- ما فتئ التعاون التقني من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تشكل وتعمل وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)^(٧) أولوية واضحة للمفوضية على مدى العقد الماضي. وكثيراً ما لقي هذا الدعم التقني ترحيباً حاراً من مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في العديد من القرارات الأخيرة. وكما يتضح مثلاً في قرار المجلس ١٥/٣٣، تتخذ المساعدة المقدمة من المفوضية أشكالاً متعددة وتشمل مجالات تعاون متعددة، تتدرج من دعم صياغة التشريعات من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، إلى تنظيم مشاورات وطنية بشأن مبادئ باريس مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك في الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، وإلى بناء قدرات أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتتعاون المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إجراء تقييمات قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة كأساس لبرامج وأنشطة بناء القدرات. كما عملت المفوضية مع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني في إعداد المنشورات والأدوات الرامية إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

(٦) رد مكتب حقوق الإنسان والأقليات على استبيان مفوضية حقوق الإنسان، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨.

٣٠- وتطور الدعم المقدم من المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتوسع توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الأخيرة. فهناك عدد متزايد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تستفيد من الدعم التقني للمفوضية. ففي عام ٢٠١٥، تلقت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من ٧١ بلداً مساعدة تقنية من مفوضية حقوق الإنسان بشأن إنشاء أو تعزيز المؤسسة (ترد أدناه بعض الأمثلة). وإضافة إلى ذلك، طالما قدمت المفوضية الدعم في مجال السكرتارية للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، غير ذلك التحالف اسمه ليصبح التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتعد الاجتماعات العامة السنوية للتحالف العالمي، واجتماعات مكتبه ولجنته الفرعية المعنية بالاعتماد، وكذا مؤتمراته الدولية، بدعم من المفوضية بصفتها أمانة التحالف العالمي.

٣١- وأهم مساعدة مقدمة من المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتم على المستويين الوطني والمحلي، حيث تعمل العديد من المكاتب القطرية، ومستشارو شؤون حقوق الإنسان، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام أو المكاتب الإقليمية للمفوضية جنباً إلى جنب مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في جميع القارات. وفي العراق، على سبيل المثال، اضطلع مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة بناء القدرات لفائدة مفوضي وموظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع خطة عمل بشأن تنمية القدرات لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٣٢- وفي الصومال، اعتمدت الحكومة تشريعات لإنشاء لجنة حقوق الإنسان، في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقدم عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال للبرلمانيين تقييماً لمدى امتثال مشروع القانون لمبادئ باريس، وأوصى بأن تجرى مشاورات أوسع مع المناطق والمجتمع المدني.

٣٣- وما فتئ قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون يقدم باستمرار الدعم المالي والتقني منذ إنشاء لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، وركز في عام ٢٠١٣ على تعزيز قدرات الرصد في اللجنة.

باء- دعم الأهداف الإنمائية الوطنية والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق التعاون التقني

٣٤- ينبغي للتعاون التقني الفعال أن يعكس، كما يرى مجلس الأمناء، الأهداف الإنمائية الوطنية من أجل التهيئة لتملك حقيقي للأنشطة وبالتالي استدامتها. ولذلك، فإن برنامج التعاون التقني للمفوضية يعطي الأولوية لدعم المبادرات التي تكفل إدراج حقوق الإنسان في التخطيط الوطني والمحلي للأنشطة الإنمائية وتنفيذها. ويكفل هذا الدعم أن تكون برامج التعاون التقني مدفوعة بالطلب وأن تعكس الأولويات والالتزامات الوطنية، بما في ذلك تلك التي قطعت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فقد رحب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٥/٣١، بجهود المفوضية في مجال التعاون التقني التي تهدف إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٥- وفي عدة بلدان، ساهمت المفوضية في إدراج حقوق الإنسان في الخطط الإنمائية الوطنية والمحلية. وفي المكسيك، كانت نقطة انطلاق هذا العمل عدداً من تقييمات حقوق الإنسان

(تشخيصات)، على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات على السواء، تنفذها الحكومة بدعم تقني من المفوضية. وفي عام ٢٠٠٦، أطلق مكتب المفوضية في المكسيك منهجية لإعداد تقييمات وبرامج حقوق الإنسان على مستوى الولاية. وفي وقت لاحق، ساعدت هذه المنهجية ولاية أواخاسكا على صياغة خطتها الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ بنهج قائم على حقوق الإنسان^(٨).

تنفيذ رؤية لتنمية أوغندا تقوم على حقوق الإنسان

٣٦- في عام ٢٠١٣، أطلقت حكومة أوغندا رؤية أوغندا لعام ٢٠٤٠، وهي عبارة عن إطار وطني شامل للتخطيط يعتبر حقوق الإنسان شرطاً أساسياً للتنمية. ووضعت رؤية أوغندا ٢٠٤٠ هيئة التخطيط الوطنية بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الآخرين، وساهم مكتب المفوضية في أوغندا في عملية الصياغة. ووفقاً لرؤية أوغندا ٢٠٤٠، "تكفل الحكومة أن يدرج النهج الإنمائي القائم على حقوق الإنسان في السياسات والتشريعات والخطط والبرامج الإنمائية"^(٩).

٣٧- وطلبت سلطة التخطيط الوطنية الدعم التقني من المفوضية لإدماج حقوق الإنسان على نحو فعال في الخطط الإنمائية لحكومات القطاعات والمقاطعات، وأخيراً في الخطة الإنمائية الوطنية الخماسية الثانية.

٣٨- وفي هذا السياق، تقدم المفوضية التعاون التقني بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبتنفيذ من النرويج. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أصدرت سلطة التخطيط الوطنية، بدعم من المفوضية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، توجيهات جديدة للتخطيط ذات نهج قائم على حقوق الإنسان. ومن أجل تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الخطط وتحديد المؤشرات وتقييمها، أطلقت المفوضية برنامجاً استراتيجياً للتدريب يستهدف موظفي التخطيط، وكبار الموظفين الإداريين، وموظفي شؤون التنمية المجتمعية والسكان، من ٦٦ مقاطعة و١٦ قطاعاً مواضيعياً. وقد حظي التدريب بترحيب جيد إلى درجة أن سلطة التخطيط الوطنية طلبت إلى المفوضية أن تغطي المقاطعات المتبقية البالغ عددها ٤٦ مقاطعة، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم- وضع وتنفيذ برامج التعاون التقني من خلال التشاور وبأوسع مشاركة ممكنة

٣٩- كما اقترح مجلس الأمناء، تزيد أوسع مشاركة ممكنة من جميع شرائح المجتمعات الوطنية فرص فعاليتهم مشاريع التعاون التقني ونجاحها^(١٠). وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتأثر استدامة أنشطة التعاون التقني على الأجلين المتوسط والطويل بمدى ترسخ النشاط لدى المستفيدين ومنظماتهم، أو لدى المؤسسات المكلفة بتعزيز وحماية حقوق مجموعة محددة من أصحاب الحقوق. وعند تصميم مشاريع التعاون التقني، تكفل المفوضية بشكل منهجي مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما المستفيدين المباشرين، من خلال تصميم الأنشطة.

(٨) Coordinación para la Protección de los Derechos Humanos del Estado de Oaxaca, *Derechos de las*

Personas Afrodescendientes (2013). Available from www.hchr.org.mx/images/doc_pub/08_Afrodescendientes_oax.pdf

(٩) National Planning Authority, "Uganda Vision 2040", p. 108

(١٠) انظر A/HRC/29/48، الفقرة ٣٠.

١ - مكتب مفوضية حقوق الإنسان في تونس يؤيد المشاركة الواسعة في عملية الإصلاح الدستوري

٤٠ - اشترك مكتب المفوضية في تونس ومنظمات بارزة في المجتمع المدني في تنظيم مشاورات وطنية بشأن الدستور وسيادة القانون وحقوق الإنسان، عقدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ في مدينة المهدية بتونس. وأثناء المشاورة، ناقش ما يقارب ١٠٠ من ممثلي المجتمع المدني أهمية وجود دستور قائم على سيادة القانون والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونتيجة للمشاروة، وضعت جهات فاعلة في المجتمع المدني اقتراحاً مشتركاً لتحسين مشروع الدستور، يعرف باسم إعلان المهدية، وقدمت منهاجاً مشتركاً لمنظمات المجتمع المدني من أجل الدعوة أمام الجمعية التأسيسية الوطنية.

٢ - النضالي الاستراتيجي وبرنامج المايا في غواتيمالا

٤١ - أنشئ برنامج المايا عام ٢٠٠٩ لتمكين شعوب المايا وغزينكا وغاريغونا الأصلية، ومجتمعاتها المحلية ومنظماتها من تحقيق قوة تفاوضية أقوى والمشاركة بصورة أكبر في الحياة العامة. ويتولى تنفيذ هذا البرنامج مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، وتشرف عليه لجنة توجيهية مكونة من ممثلي وزارة التخطيط والبرمجة التابعة للرئاسة ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وخلال المرحلة الأولى من البرنامج، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، رفعت ١٨ منظمة للشعوب الأصلية دعاوى أمام هيئات إدارية أو قضائية بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك الحقوق المتصلة بالأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية والتمييز والوصول إلى العدالة والتشاور والحق في تحديد المسار الإنمائي والحقوق الثقافية. وقد حصلت خمس قضايا على أحكام مؤيدة، وقُدمت ثلاث قضايا استنفدت فيها سبل الانتصاف الوطنية إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٤٢ - وقد أدت تدخلات مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون من منظمات الشعوب الأصلية، إلى نتائج إيجابية، مثل إنشاء شبكة دعم للمنظمات التي تعمل في مجال حقوق الشعوب الأصلية، وزيادة استفادة تلك المنظمات من أنظمة الحماية الوطنية والإقليمية. كما تمكن برنامج المايا من بناء قدرات الموظفين القضائيين، وتشجيع إدخال تغييرات في الثقافة القانونية والسياسية للقضاة باعتبارهم مسؤولين، حتى يتسنى لهم إصدار أحكام وفقاً للقانون الدولي. وقد بدأت المرحلة الثانية من المشروع في عام ٢٠١٤.

٣ - تحقيق النتائج من خلال المشاركة الواسعة في جمهورية مولدوفا

٤٣ - اعترف بالجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان لكفالة مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة في مشاريعها بالتعاون التقني في مجالات منها، على سبيل المثال، التقييم الخارجي لمشروع المفوضية المعنون "مكافحة التمييز في جمهورية مولدوفا، بما في ذلك منطقة ترانسنيستريا" (٢٠١٤-٢٠١٥)^(١١). وفي جمهورية مولدوفا، قررت المفوضية تنفيذ مشروع لمكافحة التمييز عن طريق إشراك منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمة غير حكومية للروما، ومنظمة للمثليات

(١١) "External evaluation of the OHCHR project 'Combating discrimination in the Republic of Moldova, including in the Transnistrian region (2014-2015)'", section on good practices, December 2015، متاح في الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/AboutUs/Evaluation/Combating_DiscriminationRepMoldova.pdf.

والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. كما تم توظيف شخص من الروما للعمل مع ما يسمى "وسطاء طائفة الروما". واختير الشركاء المنفذون من بين المنظمات/الأفراد الذين يشكلون جزءاً من المجتمعات المحلية المستهدفة أو يعملون معها سلفاً - في هذه الحالة جماعات الأقليات ضحايا التمييز. وكانت مشاركة هذه الجهات المستفيدة في المشروع استراتيجية هامة لإنشاء شبكات الضحايا. ومع استمرار الدعم من المفوضية، استطاعت هذه الشبكات أن تركز نفسها منظمات غير حكومية ورابطات مسجلة رسمياً، مما يكفل درجة عالية من الاستدامة لأنشطة المشاريع^(١٢).

٤ - إشراك المجتمع المدني في التعاون التقني مع الجهات الحكومية صاحبة المصلحة

٤٤ - في المكسيك، ينص قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين، لعام ٢٠١٢، على آلية وطنية لمعالجة التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيين. وصيغ القانون بمشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والكونغرس وحظي بدعم المنظمات غير الحكومية الدولية ومكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك. وأحياناً يمكن لمشاركة المفوضية في المشاريع المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني أن تيسر العملية وتحسن النتائج. ويمكن للمفوضية أن تتيح الوصول إلى خبرات مماثلة من بلدان أخرى وأحياناً زيادة مستوى الثقة بين الأطراف المشاركة في المشروع.

٤٥ - وفي كولومبيا، على مدى فترة خمس سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، قامت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأوساط الدبلوماسية، بوصفها أطراف محايدة معترفاً بها، بتيسير فعال حوار مثمر بين أصحاب المصلحة المتعددين، وزادت الانتباه إلى توصيات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في كولومبيا، والتي أسفرت عن إجراءات سياسية ملموسة، بما في ذلك توجيه حكومي بمكافحة عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتقدم هذه العملية المؤثرة توثيقاً جيداً درساً مستفادة هامة بشأن الكيفية يمكن وينبغي بها للأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية أن تضطلع بدور في بناء الجسور، حتى في أكثر السياقات توتراً بين الحكومة والمجتمع المدني^(١٣).

٥ - مشاركة النساء ضحايا العنف الجنسي والجنساني، في كوسوفو^(١٤)

٤٦ - في كوسوفو، شجعت مفوضية حقوق الإنسان بفاعلية مشاركة المرأة في تحديد تدابير الجبر المناسبة. وأنجزت المفوضية، عن طريق إجراء مشاورات شاملة مع الناجين بأرواحهم، دراسة عام ٢٠١٣ بشأن دفع تعويضات إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني أثناء النزاع المسلح في كوسوفو ومارست الدعوة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، مما أسهم في تلبية مطالب الجبر المقدمة منذ أمد طويل.

٦ - قيام مفوضية حقوق الإنسان بالرصد في توغو يزيد المشاركة في العمليات الانتخابية

٤٧ - في عام ٢٠١٣، أسهم مكتب المفوضية في توغو إسهاماً كبيراً في مشاركة الناخبين من خلال برنامج شامل لتعزيز حقوق الإنسان ومشروع مواز لرصد الانتخابات، مما أتاح لنسبة ٦٦

(١٢) المرجع نفسه، سؤال التقييم رقم ٧.

(١٣) "Informe de avance del proyecto 'Apoyo al funcionamiento de la secretaría técnica del G24'، UNDP, July 2009.

(١٤) أي إشارة إلى كوسوفو في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم وفقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في المائة من الناحيين الإدلاء بأصواتهم. وشمل المشروع الانتخابي للمفوضية في توغو إشراك منظمات المجتمع المدني في تعزيز ورصد احترام حقوق الإنسان. وتحسباً للانتخابات، جرى نشر ٦٠٠ مراقب لحقوق الإنسان في محافظات توغو الثلاثين وفي بلديات لومي الخمس لرصد احترام الحقوق المدنية والسياسية الأساسية المتصلة بالانتخابات والمبادئ الأساسية للاستقلالية والنزاهة. ودربت المفوضية المراقبين ونسقت عملهم بنشر موظفين في المناطق الإدارية الخمس. ويمكن ذلك المفوضية من أن تظل على إطلاع بالمشاكل المصادفة، والقيام بتدخلات دعوية حسب الحاجة، والتواصل مع السلطات الحكومية والانتخابية التي أبانت عن درجة عالية من التعاون وحسن النية.

دال - دعم متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان

٤٨ - لقد توسع النظام الدولي لحقوق الإنسان توسعاً كبيراً على مدى السنوات العشرين الماضية، حيث تضاعف تقريباً عدد هيئات المعاهدات التي تشرف على تنفيذ المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وسجلت زيادة مماثلة في عدد ولايات الإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان، وأنشئت آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ولهذا، تواجه الدول متطلبات متزايدة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، وتقديم التقارير إلى النظم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ومتابعة التوصيات أو القرارات الصادرة عنها. ولذلك تدعم المفوضية الدول لكي يتسنى لها التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بصورة أفضل وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها بصورة أكثر فعالية.

١ - الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة

٤٩ - إدراكاً من الجمعية العامة أن العديد من الدول تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المتعددة بتقديم التقارير، وضعت، في قرارها ٢٦٨/٦٨، برنامجاً هاماً لبناء القدرات من أجل تقديم "الدعم للدول الأطراف في بناء قدراتها على تنفيذ التزاماتها التعاهدية". وينظم برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات، المنشأ بعد ذلك عام ٢٠١٥، حلقات عمل لتدريب المدربين تركز على تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات ومنهجيات التدريب لفائدة موظفي الدولة.

٥٠ - ويقدم برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات المساعدة أيضاً إلى الدول الأطراف التي تطلبها بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وكذلك بشأن إعداد الوثائق الأساسية الموحدة والتقارير الخاصة بمعاهدة محددة. وفي هذا السياق، أطلق برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات دليلاً عملياً، ودراسة مرافقة له متعلقة بممارسات الدول في التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، يسعى إلى تحديد المكونات الرئيسية للآليات الوطنية الجيدة الأداء والفعالة لإعداد التقارير والمتابعة، بالاستناد إلى مختلف ممارسات الدول مع تفادي اقتراح نموذج يناسب جميع الحالات^(١٥).

٥١ - وفي عام ٢٠١٦، تلقى حوالي ٢٨ بلداً المساعدة من برنامج بناء قدرات آليات المعاهدات فيما يتصل بالآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، و١٣ بلداً المساعدة في إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، و١٥ بلداً المساعدة بشأن الأداء الفعال لآليتها الوطنية القائمة للإبلاغ والمتابعة. وفي الوقت نفسه، حسن مسؤولون حكوميون من حوالي ٥٠ بلداً معارفهم ومهاراتهم في مجال معاهدات حقوق الإنسان، وكذا مهاراتهم في تقديم تقارير بموجب المعاهدات، إضافة

(١٥) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة: دليل عملي بشأن تعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦).

إلى الأنشطة التي تجري على الصعيد الوطني. وبنهاية عام ٢٠١٦، كان البرنامج قد عزز مهارات ومعارف ١٧٠ مسؤولاً حكومياً من ٧٧ بلداً، أصبحوا مدربي مدربين بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات وجزءاً من شبكة المسؤولين الحكوميين داخل منطقتهم دون الإقليمية.

٢ - التعاون التقني لدعم وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان

٥٢ - يوصي إعلان وبرنامج عمل فيينا - الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، لعام ١٩٩٣ - بأن تضع الدول خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وبأن تضع الأمم المتحدة برنامجاً شاملاً لدعم الدول في إنشاء هياكل وطنية لحقوق الإنسان^(١٦). ومنذ ذلك الحين، قدمت المفوضية مساعدة مكثفة في شكل تعاون تقني إلى الدول الراغبة في السعي إلى وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان. ويمكن لهذه الخطط أن تستفيد الآن من زيادة القدرة على التنسيق على مستوى الدولة من خلال الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وثمة معلم هام في هذا العمل هو إصدار المفوضية لدليل توجيهي شامل بشأن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، ما فتئت تستخدمه الدول وموظفو المفوضية على نطاق واسع عند تقديم التعاون التقني^(١٧). وستطلق المفوضية قريباً نسخة محدثة من هذا الدليل.

٥٣ - وفي جنوب شرق آسيا، ساهمت المفوضية في تبادل الخبرات بين إندونيسيا وتايلند وماليزيا بشأن وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان. وبناء على اقتراح من المفوضية، زار مسؤولون ماليزيون تايلند للتعليم من تجاربها في وضع الخطط.

٣ - النظام الإلكتروني للإبلاغ عن التوصيات، في باراغواي

٥٤ - توفر فرادى البعثات الميدانية للمفوضية بدورها التعاون التقني بشأن تعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ففي باراغواي، قدم مستشار شؤون حقوق الإنسان الدعم إلى الدولة (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية) والمدعي العام وأمين المظالم في مبادراتهم المشتركة الرامية إلى وضع آلية مشتركة بين المؤسسات لرصد التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان فيما يتصل بباراغواي ومتابعتها والإبلاغ عنها. ومن أهم نتائج هذه العملية وضع نظام إلكتروني لرصد التوصيات^(١٨)، استحدث من أجل السماح بتحميل التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدها هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بباراغواي وتقديم معلومات عن متابعة تنفيذها، بما في ذلك فيما يتصل بالمؤسسات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ، وجميع السياسات والبرامج ذات الصلة، والإجراءات، والمؤشرات، والتحديات.

٤ - استخدام توصيات حقوق الإنسان لتعزيز أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخطط الإنمائية الوطنية في أوروبا ووسط آسيا

٥٥ - وخلال العقد الماضي، زادت المفوضية بصورة هامة مشاركتها في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا ووسط آسيا. وقد تحقق أثر من خلال التدريب على النهج القائمة على حقوق الإنسان، ومشاركة المفوضية الفاعلة في

(١٦) انظر A/CONF.157/23، الفقرة ٦٩.

(١٧) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، دليل خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، (سلسلة التدريب المهني رقم ١٠) (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢).

(١٨) Sistema de Monitoreo de Recomendaciones, frequently referred to by its Spanish acronym SIMORE.

هياكل تنسيق فريق الأمم المتحدة القطري/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتوفير توصيات مجمعة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحليل التحديات والمخاطر الوطنية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، وإسهامات المفوضية في المشاريع الأولية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية، في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، الدعم بنجاح لتصميم وتنفيذ خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، كافلة أن تكون متسقة مع التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان - ولا سيما عن الاستعراض الدوري الشامل - ومتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن تتواءم في كثير من الأحيان مع مؤشرات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مشيرة إلى الأهداف والتحديات المحددة أيضاً في التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وفي معظم الحالات، كانت المكاتب الميدانية للمفوضية من يقدم دعمها لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى ومستشارو شؤون حقوق الإنسان لدى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، بينما تعاون مقرر المفوضية في جنيف مع عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى بوصفه كياناً غير المقيم لمنظومة الأمم المتحدة عن طريق المشاركة من جنيف أو بإيفاد بعثات، حتى من دون وجود ميداني للمفوضية.

٥ - استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند

٥٦ - مع بدء الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٢، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا الدعم لدول المنطقة فيما يتعلق بالإبلاغ ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٥٧ - وفي هذا السياق، أسهمت المفوضية في تعزيز قدرات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند، لدعم جهود المتابعة والإبلاغ التي تبذلها كل واحدة من الدولتين في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بكل منهما. وأدرج في كلتا وثيقتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان وتتضمن نتائج محددة تهدف إلى مساعدة البلدين في تنفيذ التوصيات ذات الأولوية للاستعراض الدوري الشامل، والتي تتضمن إدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية.

٥٨ - ويؤدي تقاسم الدعم من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى مواصلة تعزيز الإمسك بزمام الأمور والالتزام على المستوى الوطني، بما أنه يرمي إلى تحقيق المواءمة والاتساق بين أولويات البرمجة وأولويات التنمية الوطنية.

هـ - التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان لوكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى وللمنظمات الإقليمية

٥٩ - يصح القول إن جميع وكالات الأمم المتحدة توفر شكلاً من أشكال التعاون التقني للدول وأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن القضايا التي تؤثر تأثيراً مباشراً على تمتع أصحاب الحقوق بحقوق الإنسان المكفولة لهم. وللأسف، لا يسمح تقييد عدد صفحات التقرير بتغطية شاملة لجميع تلك الأنشطة الهامة. وهنا، لا يمكن أن تقدم إلا إشارة إلى بعض القضايا ذات الأولوية التي تعالجها قلة من الوكالات. وقد وصف مجلس الأمناء في تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان كيف أن هذا التعاون

التقني من باقي وكالات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كثيراً ما يسترشد بالتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الموجهة إلى الدول. ووفقاً لمجلس الأمناء، فإن المفوضية تلعب دوراً هاماً في دعم دمج هذه التوصيات في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفردى برامج الوكالات، ولا سيما من خلال عمل عدد من مستشاري شؤون حقوق الإنسان لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية^(١٩).

١ - مساعدة الدولة على تعميم مراعاة الحقوق من خلال آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان

٦٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان، بمشاركة ١٩ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتترأس المفوضية الآلية، بنائب متناوب، يكفل التأيد الكامل للوكالات الأخرى. وتلبي الآلية بصورة مباشرة الطلبات المتنامية الواردة من الدول الأعضاء على مزيد من الدعم التقني في تعميم حقوق الإنسان وفي كيفية تطبيق نُهج قائمة على حقوق في استراتيجيات التنمية الوطنية. وتسعى الآلية أيضاً إلى تعزيز استجابات منسقة من الأمم المتحدة لطلبات الدول الأعضاء من أجل دعم جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخراً مذكرة توجيهية بشأن حقوق الإنسان لفائدة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ستساعد بصورة أكبر جهود المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية الرامية إلى دعم الدول من خلال التعاون التقني.

٢ - مساعدة اليونسيف الدول على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

٦١ - إن الإشارة الصريحة إلى اليونسيف في اتفاقية حقوق الطفل والتعاون الطويل الأمد لليونسيف مع الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ الاتفاقية يجعلها أحد مقدمي المساعدة التقنية البارزين. فالحاجة إلى التعاون من أجل تنفيذ الاتفاقية معترف به في العديد من أحكامها. وتشجع الدول صراحة في المادة ٤ على التماس واستخدام التعاون الدولي من أجل التنفيذ، بينما دُعيت اليونسيف تحديداً في المادة ٤٥ إلى مساعدة الدول على كفالة الحقوق. ويقدم التعاون التقني المدعوم من اليونسيف في البلدان الـ ١٩١ التي لليونسيف وجود بها وفي عدد كبير من قضايا حقوق الطفل، تشمل على سبيل المثال لا الحصر الأطفال والنزاع المسلح، وعمل الأطفال، والاتجار بالأطفال، والعنف الجنسي والجنساني ضد الأطفال، والعدالة للأطفال.

٦٢ - واضطلعت اليونسيف بدور متزايد الأهمية أيضاً في دعم جميع مراحل عملية الإبلاغ في إطار اتفاقية حقوق الطفل عن طريق تيسير الحوار البناء للدول مع لجنة حقوق الطفل، ودعم عملية تشاركية وشاملة تشرك جميع قطاعات المجتمع، وتقديم تقارير عن حالة الأطفال في كل بلد، والمساهمة في نشر وتنفيذ ومتابعة الملاحظات الختامية.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: شريك متزايد الأهمية في مجال حقوق الإنسان للدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني

٦٣ - يوفر البرنامج الإنمائي المشورة السياساتية والتعاون التقني وتطوير القدرات في أكثر من ١٠٠ بلد فيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك دعمه لعملية الاستعراض الدوري الشامل الذي يندرج ضمن تعاون الوكالة الطويل الأمد مع آليات حقوق

(١٩) انظر A/HRC/29/48، الفقرة ٢٢ والفقرات ٣٨-٤١.

الإنسان - في الغالب الأعم بتعاون وثيق مع المفوضية. ويعد مرفق متابعة الاستعراض الدوري الشامل مشروعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا ووسط آسيا والمركز الإقليمي للبرنامج الإنمائي لأوروبا ووسط آسيا ويهدف إلى دعم الشركاء الوطنيين والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في بناء القدرات فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ توصيات حقوق الإنسان المتفق عليها بناء على طلب بلدان البرامج/الدول الأعضاء الأمم المتحدة. وتمتد أنشطة التعاون التقني من نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل إلى الدعم الملموس لتنفيذ التوصيات. وكرست جهود كبيرة من البرنامج الإنمائي لضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك في تقييمات حقوق الإنسان (مثل جورجيا)، وإعداد التقارير (مثل البوسنة والهرسك)، ومتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (مثل قيرغيزستان). وثمة مثال آخر هو الدعم المكثف الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق، وتعاون مع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٤ - التعاون التقني المقدم من المفوضية بتنسيق وثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة - أمثلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٤ - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظل التصدي للعنف الجنسي ضد المرأة لوقت طويل مسألة تشمل عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، قدم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان - عنصر حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية - مساعدة قانونية مجانية إلى ١ ٥٠٧ من ضحايا العنف الجنسي، في ١٢ عيادة قانونية و ٢٥ مركزاً للمساعدة القانونية في جميع أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، استفاد حوالي ٣٣ ٠٠٠ ضحية من ضحايا العنف الجنسي من رعاية شاملة تضمنت المساعدة القانونية، والطبية، والنفسية الاجتماعية، والاجتماعية، والاقتصادية، قدمتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة المجتمع المفتوح للجنوب الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وذلك عن طريق منظمات غير حكومية محلية في كثير من الأحيان^(٢٠).

واو - التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان من جانب المنظمات الإقليمية^(٢١)

٦٥ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام لمجلس أوروبا اتفاق تعاون إيطاري بشأن تعزيز التعاون بين المؤسسات. ويشمل الاتفاق التشاور المنتظم والمشاركة معاً في الأنشطة، وتبادل المعلومات، والتعاون بشكل عام. ومن أهداف الاتفاق تعزيز التعاون في الميدان، بما في ذلك عن طريق مساعدة الحكومات في تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

٦٦ - واستجابة للنزاع المسلح في أوكرانيا، تعاونت العديد من المنظمات الإقليمية تعاوناً وثيقاً مع المكاتب الميدانية المحلية للمفوضية ونفذت أنشطة الرصد والتعاون التقني الخاصة بها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أطلق مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن

(٢٠) بيانات مجمعة من تقارير أداء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤.

(٢١) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر A/HRC/34/23.

والتعاون في أوروبا مشروعا في أوكرانيا يرمي إلى بناء قدرات المجتمع المدني، والمجموعات الدينية أو العقائدية، والمؤسسات الحكومية المعنية من أجل كشف جرائم الكراهية والتصدي لها، وتعزيز الحوار فيما بين المتدينين وبين الدولة والطوائف الدينية أو العقائدية، تماشياً مع المعايير الدولية بشأن حرية الدين أو المعتقد. ووفر منسق مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا خدمات بناء القدرات والتعاون التقني في العديد من مجالات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك حقوق المشردين داخلياً، والاتجار، والعنف المنزلي، وتدريب القضاة والدعاة والصحافيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ووضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما توفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خدمات بناء القدرات والتعاون التقني في البلقان ورابطة الدول المستقلة.

٦٧- وكثيراً ما شجع مجلس أمناء صندوق التبرعات وأثنى على عمل مفوضية حقوق الإنسان في مجال التعاون التقني مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (انظر على سبيل المثال، A/HRC/16/66، الفقرة ١٨).

رابعاً- الدروس المستفادة والتحديات وآفاق المستقبل

٦٨- كانت السنوات العشر الأخيرة من وضع وتنفيذ برامج التعاون التقني لمفوضية حقوق الإنسان مع الشركاء الحكوميين الرئيسيين، بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكانت مثمرة بخاصة من حيث النتائج وتطوير الممارسات الجيدة. وزاد الدعم الخاص إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الصندوق الاستثماري الخاص الذي تديره المفوضية من التعامل مع مجلس حقوق الإنسان والنظام الدولي لحقوق الإنسان بصفة عامة.

٦٩- وأثبت الاستعراض الدوري الشامل أنه تطور محوري في تيسير وتشجيع الطلب على التعاون التقني السليم في ميدان حقوق الإنسان. وأدت هذه الآلية وتقاريرها الختامية أيضاً إلى زيادة الاهتمام بالدعم التقني من جهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة. كما ساهم توسع عام للنظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك بدء نفاذ عدد من معاهدات حقوق الإنسان وولايات الإجراءات الخاصة الجديدة، في زيادة الطلب على التعاون التقني طوال خلال هذه السنوات العشر. وقد تطلب هذا التوسع، ولا سيما في عدد هيئات المعاهدات، جهوداً إضافية من المفوضية لدعم قدرة الدول على التعامل مع آليات حقوق الإنسان، مثل برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات المذكورة في هذا التقرير.

٧٠- وأكد استعراض السنوات العشر الأخيرة للتعاون التقني الحاجة إلى التعاون في مجال حقوق الإنسان من أجل اتباع نهج منهجي، حيث قام بتقييم السياق والتحديات المؤسسية والمعارية مع النظراء الوطنيين قبل وضع واقتراح الدعم اللازم ومسار العمل المنشود.

٧١- وينبغي أن ينظر إلى التعاون التقني الذي تبدو المفوضية الأقدر على تقديمه ليس باعتباره نشاطاً منعزلاً وإنما كجزء من استراتيجية متكاملة متعددة الأبعاد لحقوق الإنسان تماشى مع والولاية الشاملة والعالمية للمفوضية السامية، مع قيمته المضافة ومزاياه النسبية والتعاونية. كما أن التعاون التقني لوحده قلما يكون فعالاً ما لم يقترن بآليات مساءلة معززة. وكما أوضح نائب المفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق، فإن "برامج التعاون التقني وبناء القدرات السليمة والكفؤة تتطلب فهماً وتحليلاً متينين للوضع ولما يوجد من تحديات متعددة الجوانب، وهو ما لا يمكن أن

يتحقق إلا من خلال أنشطة رصد مستقلة وموثوقة^(٢٢). ووفقاً لمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فإن "المعلومات والتحليلات التي تنجم عن أنشطة رصد المفوضية تشكل أساساً هاماً لتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات والفرص المتاحة للتعاون التقني"^(٢٣).

٧٢- وقد ثبت أن التعاون التقني مدخل طبيعي للأمم المتحدة للتعامل بشكل مباشر مع السلطات الوطنية والمحلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، من أجل تحسين فهم التحديات التي يواجهونها في عملهم اليومي والتصدي لها. وكثيراً ما يبنى مثل هذا التعاون المشترك الثقة، وهي أمر أساسي في التصدي ليس فقط للفتوحات في المعارف والقدرات، وإنما أيضاً للفتوحات في الالتزام، من خلال الرصد والدعوة والمشورة. وعلاوة على ذلك، يشير هذا الاستعراض إلى أن المفوضية يمكن أن تسهم أيضاً في بناء ثقة متزايدة - شرط ضروري للتعاون الفعال - بين السلطات والمجتمع المدني وأوساط حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالفئة الأخيرة، بُدلت جهود خاصة للوصول إلى المجموعات المهمشة والضعيفة التي غالباً ما لا تدرك حقوقها وليست لها إلا إمكانية محدودة للوصول إلى السلطات المحلية.

٧٣- ويتطلب هذا التعامل الشامل مع السلطات الوطنية والمحلية وواقعها ولايات مستقرة وطويلة الأجل لبعثات المفوضية الميدانية، فضلاً عن توقعات تمويل مضمون، من أجل تفادي التدخلات القصيرة الأجل وغير المستدامة التي تفتقر إلى المتابعة المناسبة. وتستغرق العديد من أنجع أنشطة التعاون التقني للمفوضية من خمس إلى عشر سنوات أو أكثر ويعود نجاحها إلى المنهجية المتدرجة التي تستفيد من الثقة التي تطورها مع النظراء الوطنيين.

٧٤- وقد أظهر هذا الاستعراض أن هناك مجالاً لتكرار قصص نجاح التعاون التقني - ليس حصراً من جانب المفوضية أو منظومة الأمم المتحدة. كما أن العديد من الدول الأعضاء في وضع ممتاز يمكنها من توفير التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون المبتكر فيما بين بلدان الجنوب في العديد من المجالات والمناطق. وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه هي زيادة توثيق وتبادل الدروس المستفادة من تجارب التعاون التقني، مثلاً فيما يتعلق بآليات التنسيق الوطنية للتنفيذ، أو خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

٧٥- ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، عززت المفوضية، بصفتها منظمة قائمة على النتائج بشكل كامل، قدرتها على رصد تنفيذ برنامج التعاون التقني وأثرها، بوسائل منها نظامها لرصد الأداء والتقييمات الدورية التي تجربها. وتيسر هذه القدرة المعززة التكرار المفيد للتجارب الناجحة. ولذلك، فإن تطوير أدوات قابلة للتطبيق على مناطق بأكملها (القوانين النموذجية والبروتوكولات وما إليها) سيكون أحد السبل الهامة للمضي قدماً في التحسين المتزايد لقدرة الدول على تعزيز الحقوق وحمايتها وإعمالها.

٧٦- وتوفر جميع وكالات الأمم المتحدة شكلاً من أشكال التعاون التقني للدول وأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن القضايا التي تؤثر تأثيراً مباشراً على تمتع أصحاب الحقوق بحقوق الإنسان المكفولة لهم. ويسخر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة متزايدة هذا

(٢٢) من البيان الافتتاحي الذي ألقته فلانيا بانسييري في "Twenty years after the Vienna World Conference" an assessment : on Human Rights، في بون، بألمانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(٢٣) من البيان الذي أدلت به نافي بيلاي أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، لافتتاح حلقة النقاش المتعلقة بالتعاون التقني وبناء القدرات في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الأطر القانونية والمؤسسية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

التعاون ويتطوره تماشياً، أو حتى بالاسترشاد، بالتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان المنبثقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان. كما أن بعض وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها الكبرى، التي لديها شبكات واسعة جداً من البعثات الميدانية، هي الأكثر انخراطاً في التعاون التقني من أجل تعزيز الحقوق وحمايتها وإعمالها، في تعاون وثيق مع المفوضية في العادة.

٧٧- وتلعب المنظمات الإقليمية دوراً حاسماً في دعم أعمال الحقوق. بيد أن معظمها تركز على الرصد وإسداء المشورة بشأن تنفيذ الالتزامات التعاهدية الإقليمية للدول، وليس على تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني.

٧٨- وعند التطلع إلى المستقبل، سيكون التعاون التقني جزءاً لا يتجزأ من جولة ثالثة فعالة لعملية الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٧-٢٠٢١)، جولة ستكون حاسمة في متابعة وتعزيز الإنجازات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بتعاون وثيق مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين وبدعم من المجتمع الدولي. وسيكون بإمكان الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التعويل على دعم التعاون التقني من الأمم المتحدة، ولكن يلزم القيام بالمزيد من أجل تحسين مواءمة الجهود المبذولة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان على الصعيد القطري، وذلك من أجل التعامل بفعالية مع ثغرات التنفيذ في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم التصدي للأسباب الجذرية.

٧٩- وأثبت التعاون التقني أيضاً أنه وسيلة حاسمة لدعم الأهداف الإنمائية الوطنية والمساهمة فيها بما يتماشى ومعايير حقوق الإنسان. وعلى الصعيد العالمي، شكلت الأهداف الإنمائية للألفية، وتشكل، حالياً أهداف التنمية المستدامة، مرشداً لسياسات التنمية الوطنية، وهو ما فتى يترجم على نحو متزايد إلى التزامات أوضح للدول إزاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية. وتشكل معالجة أسباب انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً جزءاً من تركيز الأمين العام المتجدد على الوقاية. ويمكن للتعاون التقني أن يلعب دوراً هاماً في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان، وهي خطوة حاسمة صوب التنمية والوقاية من الأزمات.

٨٠- وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضاً. وقد التزمت الدول الأعضاء بضمان التحرر من الخوف والتحرر من العوز لصالح الجميع دون تمييز. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل المفوضية عن كثب مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل الأعمال التامة لحقوق الإنسان. ولعل إحدى أمضى الأدوات التي في متناولها لفعل ذلك برنامجها للتعاون التقني الذي اكتسب خبرة هائلة خلال العقد الماضي فيما يتصل بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في الخطط الإنمائية. وفي هذا المقام، سيساعد وضع المفوضية لمؤشرات لحقوق الإنسان الأمم المتحدة على تحسين دعم الدول في رصد تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.